ذاته العليه في الازل لفرض حدوثها وفوت الكمال نقص وهو تعالى
منزه عنه باجماع العقلاء ولا يعترض على هذا بانه لا يلزم فوت
الذات العليه كمال هذه الصفة الحادثة لاحتمال انضافه بامثالها
على التوالي لا الى اول لانا نقول لا نخفى ان هذا الاحتمال باطل
لانه تسلسل من باب حوادث لا اول لها وهو ظاهر الاستحالة
ويلزم ان يكون كل صفة من صفاته تعالى واحده والا لزم
اجتماع المثلين وتحصيل الحاصل وهو محال باب الدليل
على وجوب الوحدانية لله جل وعلا ووجوب استناد الكائنات
كلها اليه ابتداء بلا واسطة الة منها ولا معين وانه ليس
في الوجود الا الله سبحانه وافعاله ويلزم ان يكون تعالى واحدا
في ذاته بمعنى انه غير مركب والا لزم ان يكون جسما وايضا فلو تركب

من

من جزئين فاكثر لم تخل اما ان يقوم بكل جزء صفات الالوهيه
او تختص قيامها بالبعض والاول يلزم منه تعدد الالهة
والثاني يلزم منه الحدوث للاحتياج الى المخصص بعضها بصفات
الالوهيه لاستواء جميعها في قبول تلك الصفات وليس معنى
نفي التركيب في الذات العلية انها جزء لا يتجزى والا لزم ان
يكون جوهرا فردا وقد سبق استحالة الجرمية عليه مطلقا وانما
المقصود ان الذات العلية لا تقبل صغرا ولا كبرا لانهما من عوارض
الاجرام وهو تعالى يستحيل ان يكون جرما ويلزم ايضا ان يكون
تعالى واحدا في صفاته بمعنى انه لا مثل له والا لزم الحدوث
لاحتياج كل من المثلين الى من يخصصه بالعارض الذي يمتاز
به عن مثله وايضا لو كان معه ثاني في الالوهية للزم ان يكون
ذلك الثاني عالم القدره والارادة مثله وذلك يؤدي الى انضاف

Copyright © King Saud University